الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٧**

الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بول بادجي ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذه البنود والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل مواصلة مناقشتنا بشأن المسائل المتعلقة بتزع السلاح والأمن الإقليميين، سأعطي الكلمة لممثلي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، اللذين طلبا الإدلاء ببيانين بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بتدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد وزع وفدا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية اليوم على أعضاء اللجنة الأولى نص البيان الروسي - الأمريكي بشأن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن إزالة قذائفهما النووية المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى). وفي ذلك الصدد، يود الوفد الروسي أن يدلي بالبيان التالي.

إن نشر البيان المشترك لروسيا والولايات المتحدة يصادف الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى، التي حظرت القذائف المتوسطة المدى، التي يتراوح مداها بين ١ ٠٠٠ و ٥ ٥٠٠ كيلومتر، والقذائف الأقصر مدى، التي يتراوح مداها بين ٥٠٠ و ١ ٠٠٠ كيلومتر. وسيكون من الصعب أن نغالي في تقدير الأهمية التاريخية لتلك الوثيقة القانونية الدولية، نظرا لأنها أشارت إلى اتخاذ خطوة جدية نحو التزع الفعلي للأسلحة والقذائف النووية في إطار تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩١، دمر الاتحاد السوفيتي بالفعل ١ ٨٤٦ قذيفة متوسطة وأقصر مدى و ٨٢٥ منصة لإطلاق هذه القذائف، مع جميع الهياكل الداعمة والمعدات التكميلية، وفقا لمعاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى. وبحلول التاريخ نفسه، أزالت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الولايات المتحدة ٨٤٨ قذيفة متوسطة وأقصر مدى، و ٢٨٩ منصة لإطلاق هذه القذائف والهيكل الداعم لها.

وفتحت معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى الطريق لإبرام معاهدة في المستقبل بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى). وبذلك، نكون قد خفضنا المستوى العالي الخطير للمواجهة بين الدولتين النوويتين الرائدتين وجعلنا من الممكن المضي قدما نحو بناء الثقة المتبادلة والتغلب على آثار الحرب الباردة. وإبرام معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى مكّننا بقدر كبير أيضا من تخفيف حدة التوترات الدولية، وخاصة في أوروبا.

وعلى النحو الموضح في البيان المشترك، فإن روسيا والولايات المتحدة مقتنعتان بأن المعاهدة، في ظل الظروف الحالية، تحتفظ بأهميتها اليوم، وتؤكدان مجددا دعمهما المشترك لتلك الوثيقة.

والبيان المشترك الذي وجه إلى جميع الدول الأعضاء في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، يبين أن بلدينا يشعران بالقلق للحالة التي تتشكل في ما يتعلق بانتشار القذائف المتوسطة والأقصر مدى. وفي حقيقة الأمر، هناك عدد متزايد من الدول التي تحصل أو تسعى للحصول على التكنولوجيا اللازمة لصنع تلك القذائف وإضافتها إلى أسلحتها. ونحن نواجه بحالة تنطوي على المفارقة فمعاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى، التي ليس لها تاريخ للانتهاء، لا تقيد سوى أنشطة عدد صغير من الدول – بالدرجة الأولى روسيا والولايات المتحدة.

ولوضع حد لهذا التوجه المثير للقلق، والذي يزيد حدة التوترات الدولية، يدعو الاتحاد الروسي والولايات المتحدة جميع البلدان المهتمة إلى مناقشة إمكانية جعل أحكام معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى عالمية الطابع. ومن شأن هذا الاتفاق أن يعالج الواقع الراهن ويدعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والقذائف. ونعتقد أن نبذ القذائف المتوسطة والأقصى مدى الذي يؤدي إلى إزالة تلك الفئة ووقف البرامج المرتبطة بها في المستقبل من شأنه أن يساعد على الارتقاء بدور المعاهدة بوصفها أداة لزيادة الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي على الصعيد الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موروتي (بيرو).

في الختام، أود أن ألفت الانتباه إلى أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في الوثيقة التي عُممت اليوم، أعلنا استعدادهما لبذل قصارى الجهد والعمل بشأن هذه القضية مع جميع البلدان المهتمة بالأمر بغية منع انتشار القذائف المتوسطة والأقصر مدى والإسهام في توطيد السلام في جميع أنحاء العالم. ونحن نعول على رد فعل بناء من الدول الأعضاء على مبادرتنا المشتركة.

السيدة روكا (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن آخذ الكلمة اليوم لانضم إلى زميلي الروسي في عرض البيان المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى.

كانت هذه المعاهدة محطة هامة في العلاقة بين الولايات المتحدة وما كان آنذاك الاتحاد السوفياتي. وقد جرى التفاوض والتوقيع عليها في ذروة الحرب الباردة، وعملت على تخفيف حدة التوتر من خلال زيادة الشفافية التي صاحبت إزالة تلك الفئة من الأسلحة. وقامت تلك الشفافية على أساس نظام لتبادل المعلومات وعمليات التفتيش في الموقع ورصد مرافق إنتاج القذائف.

إن عصر الحرب الباردة، الذي أُبرمت خلاله تلك المعاهدة، كانت تهيمن عليه دولتان، وكان العالم يركز على

الأسلحة الموجودة في ترسانات هاتين الدولتين. ورغم أن دولا أخرى كانت تمتلك مثل هذه القذائف إلا أن التهديد الناجم عن تلك الأسلحة لم يلق سوى القليل من الاهتمام في ظل المواجهة بين القوى العظمى. والعالم اليوم مختلف تماما. لم تشهد نهاية الحرب الباردة خفضا للانتشار بصفة عامة، وبالتأكيد ليس لانتشار القذائف. ففي كل يوم يزداد عدد القذائف من المدى المشمول بهذه المعاهدة، كمّا ونوعا. وينتاب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي القلق إزاء ذلك التوجه، ونعتقد أنه يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المسألة بغية ضمان الاستقرار الإقليمي في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب نصدر اليوم هذا البيان المشترك بشأن أهمية تركيز الاهتمام على الأخطار الكامنة في انتشار تلك الأسلحة.

وإذا نظرنا إلى الوراء، من السهل أن نرى الإسهام الذي قدمته هذه المعاهدة للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الذي نتطلع إلى المستقبل، نعتقد أن هذه المعاهدة يمكن أن تواصل الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويحدونا أمل كبير في أن ينضم إلينا آخرون في تحويل هذا الأمل إلى واقع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): كما ذكر الرئيس أمس، سنبدأ مناقشة هذا الصباح بالاستماع إلى البيانات الختامية بشأن نزع السلاح والأمن الإقليميين. وبعد ذلك، سنجري مناقشة غير رسمية مع الفريق المعني بآلية نزع السلاح. وعقب المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح سنعود إلى قائمة المتكلمين بشأن الأسلحة التقليدية.

السيد بيرازا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يسعد وفدنا أن يراكم، سيدي، تترأسون اللجنة الأولى. وستدلي أوروغواي ببيانين في إطار هذا البند من جدول الأعمال نيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة، البيان الأول بشأن بناء الثقة على الصعيد الإقليمي والثاني بشأن نزع السلاح والأمن الإقليمي.

يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة، وهي الأرجنتين، إكوادور، باراغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، شيلي، كولومبيا، وبلدي، أوروغواي.

تؤمن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة بأن تدابير بناء الثقة وسيلة هامة لتحقيق السلم والأمن العالميين وأنها تستكمل الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. وترمي تدابير بناء الثقة إلى الحد من الشكوك والتصورات الخاطئة عن سلوك الدول، وبالتالي فهي تحد من خطر المواجهة العسكرية. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ وتعزيز هذه التدابير لن يساعدا على منع نشوب الصراعات فحسب، بل سيوفران أيضا أداة فعالة يمكن من خلالها وبفضل زيادة الشفافية والتعاون في مجال الدفاع والأمن، تشجيع التكامل بشكل أفضل في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية.

لقد كانت منطقتنا رائدة في تنفيذ هذه التدابير، وشهدنا فوائدها في تعزيز السلم وبناء الديمقراطية في الأمريكتين من خلال إتاحة قدر أكبر من الشفافية والحوار بين بلدان نصف الكرة. وبالنسبة لبلداننا، أصبحت تدابير بناء الثقة والأمن عناصر أساسية لا يمكن الاستعاضة عنها وتبلورت بالترادف مع المؤسسات الأمنية طوال تاريخها. ولقد أدركنا أيضا وجوب وضع وتنفيذ تدابير جديدة لبناء الثقة من أجل التعامل مع الطابع والنطاق المتعددي الأبعاد للأمن. واتفقنا بالفعل على ضرورة وضع تدابير غير عسكرية لاستكمال الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها محافل أخرى للإسهام في تحسين الثقة والاطمئنان بين الدول.

إن تدابير بناء الثقة تدابير ديناميكية. ويتم تغييرها أو تعديلها وفقا للحالات الخاصة للدول التي تنفذها، مع الاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نحن نرى أنه من المهم أن ننقل خبراتنا الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل المساعدة على تحقيق خبرات مماثلة في مناطق أخرى.

وانطلاقا من هذا الاقتناع، ومنذ انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، عمل السوق المشتركة والدول المنتسبة بنشاط لدعم القرار الذي قدمته الأرجنتين بشأن المعلومات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وقد اتخذت القرارات ٥٩/٩٢ و ٦٠/٨٢ و ٦١/٧٩ بتوافق الآراء وبمشاركة عدد كبير جدا من المقدمين، وسينظر مرة أخرى في هذه المسألة في الدورة الثالثة والستين. وفي هذا الصدد، نحن نشجع الدول على كثرة استخدام قاعدة البيانات المحوسبة والمنشأة وفقا لتلك القرارات، والتي تتيح الاطلاع بشكل دوري على التقدم المحرز خلال العقد بشأن التنفيذ العالمي لتلك التدابير. ونعتقد أن هذه الأداة ستساعد على وضع آلية إضافية للشفافية في الأمم المتحدة، ونكرر طلبنا من الأمين العام أن يوالي تجديد قاعدة البيانات هذه، وأن يساعد الدول الأعضاء بناء على طلبها، في تنظيم الحلقات الدراسية، والدورات التدريبية، وحلقات العمل، الرامية إلى تعزيز الدراية بالمستجدات في هذا الميدان.

كما نود أن نشدد على أن الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن التدابير الحالية في مجال الأسلحة التقليدية، التي نظمتها الأرجنتين، بالتعاون مع هولندا والمملكة المتحدة، في تموز/يوليه من هذا العام، والتي شارك فيها ممثلون من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اعترفت بما أُحرز من تقدم على الصعيد الإقليمي في ميدان تدابير بناء الثقة المتعلقة بالأسلحة التقليدية. كما أشار المشاركون إلى أن تحسينها وتنفيذها ساعدا على إيجاد بيئة مستقرة وسلمية. وعلاوة على ذلك، تم التسليم بأنها أدت دورا أساسيا في تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة بغية التصدي للتهديدات غير التقليدية، مثل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب.

وتشكل الشفافية في نزع السلاح عنصرا أساسيا من عناصر تدابير بناء الثقة. وعلى الصعيد الإقليمي، نواصل جهودنا لتحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية، بينما سنواصل سعينا، على الصعيد العالمي، إلى تحقيق عالمية سجل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة التقليدية. ويجدر القول أيضا إنه يجب علينا أن نعزز أوجه التناغم الإيجابي بين الصكين، لضمان انعكاس التقدم المحرز في أحد المجالين على المجال الآخر، آخذين بالاعتبار، على نحو خاص، الاستعراضات الدورية للسجل، والمؤتمر القادم للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سينعقد عام ٢٠٠٩.

وفي الختام، تود السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن تجدد الإعراب عن التزامها بوضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل تعزيز جهدنا المشترك للمضي قدما في نزع السلاح وعدم الانتشار، وكفالة رفاه مواطنيها، في الوقت ذاته.

وأود أن أنتقل الآن إلى البيان الثاني للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بشأن نزع السلاح والأمن الإقليمي.

وتود بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن تهنئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في ليما، ببيرو، بمناسبة حلول الذكرى السنوية العشرين لإنشائه، وأن نعرب عن

امتنانها لما قدمه من دعم للعديد من المشاريع لنزع السلاح، على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، التي تركز بوضوح على التنمية. وقد اضطلعت هذه المجموعة من التجارب والأنشطة بدور إيجابي في تشجيع دول المنطقة على تعزيز التزامها بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن نتذكر أن هذا المركز الإقليمي هو الوحيد من بين المكاتب الثلاثة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الذي لا تقتصر ولايته على تنفيذ التدابير المعنية بتعزيز السلام ونزع السلاح فحسب، بل تشمل أيضا تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد مكنت هذه الولاية الإضافية المركز من تنفيذ مبادرات الدول التي تتجاوز المعنى الضيق لنزع السلاح. ونتيجة لذلك، تمكّنا من تنفيذ هذه الأنشطة بنظرة واسعة النطاق تهدف إلى ضمان ارتباط مسألتي السلم ونزع السلاح ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المستدامة والأمن في الدول الأعضاء.

وقد عمل المركز، فيما يتعلق بهذه المسألة، بصورة وثيقة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما نود أن نسترعي الانتباه إلى اتفاق التعاون لإيجاد أوجه التآزر بين المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والإنتربول، والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وعلى مدى العشرين سنة الماضية، ساعد المركز دول المنطقة على إطلاق مبادرات لنزع السلاح تدمج، كل يوم على نحو أكثر فعالية، مسألة التنمية المستدامة في نزع السلاح؛ وتعزيز وتنفيذ صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة، بما في ذلك إنشاء شبكة إقليمية معنية بالمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، بغية تقديم المساعدة إلى الدول فيما يتعلق بتنفيذ المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ووضع معايير لبناء الثقة وتعزيز الأمن؛ وتعزيز السبل والوسائل لتقوية أوجه المراقبة القائمة المفروضة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات، ومنع هذا الاتجار غير المشروع؛ وأخيرا، تشجيع التوعية بالسلام، من جملة أنشطة أخرى.

ويشكل المركز أيضا محفلا يمكن فيه لدول المنطقة أن تناقش مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار بغية اعتماد مواقف مشتركة بشأنهما.

ونعيد تأكيد ضرورة الامتثال الصارم لمعايير ومبادئ القانون الدولي واحترامها التام، لا سيما، سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتسوية السلمية للتراعات، فضلا عن حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والديمقراطية، والتعاون الدولي، والامتثال الصادق للمعاهدات، وفقا لميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وكل هذه الأمور تشكل أساس التعايش السلمي بين الدول.

ونقر بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يشكل اعتماد تدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن، كما قلنا في بياننا الأول، إسهاما كبيرا في الشفافية، والتفاهم المتبادل، والأمن الإقليمي، وتحقيق الأهداف الإنمائية.

وتعيد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها التأكيد على أن الديمقراطية أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية الانتخابات الرئاسية والتشريعية

والمحلية التي أجريت في هايتي في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في أجواء سلمية وحرة وديمقراطية. وتمثل هذه الانتخابات تجديدا للقيادة السياسية في ذلك البلد.

ونقر بولاية حكومة وشعب هايتي ومسؤوليتهما في جميع المجالات المرتبطة بتحقيق الاستقرار في بلدهما. ونشدد على دور المنظمات الإقليمية في العملية الجارية لإرساء الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي. ونود أيضا أن نشجع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على العمل عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.

وختاما، تود السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها أن تعرب عن إيمانها وثقتها بالأمم المتحدة وميثاقها بوصفهما الركيزتين اللتين لا غنى عنهما لإيجاد عالم أكثر سلما وازدهارا وإنصافا.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم المجموعة الأفريقية لتقديم بعض التوضيحات المتعلقة بمشروع قرارنا A/C.1/62/L.24 بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

أوكلت إليّ المجموعة الأفريقية أن أتكلم بالتحديد لتصحيح تصور خاطئ نشأ أمس، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، بسبب تقرير مدير فرع نزع السلاح الإقليمي. فالمركز تابع للأمم المتحدة وموجود في مدينة لومي في توغو، لكنه يشهد مصاعب مالية حادة. فعلى سبيل المثال، به مدير واحد وليس بإمكان المركز حتى دفع راتب سكرتيرة لتتلقى الرسائل الموجهة إلى المدير عندما يكون خارج المركز. ومصدر التمويل الوحيد هو ما يتلقاه المركز من أموال مخصصة للمشاريع. وقد اعتمد على التبرعات، وكما يعرف معظم الممثلين حق المعرفة، يذكر تقرير الأمين العام أن المركز لا يمكنه العمل على نحو مستدام بأموال لم تصله قطّ. فهو بحاجة إلى مخصصات مالية منتظمة من الأمم المتحدة. والحد الأعلى للمبلغ المعني ضئيل جدا.

لذلك، تطلب أفريقيا بشدة تفهّم الأعضاء في اعتماد مشروع قرارنا بغية الحصول على ميزانية تتناسب مع نظام الحصص المعمول به في الأمم المتحدة. وكما يقول المثل العربي – الأفريقي

(تكلم بالفرنسية)

لا يمكن معرفة مصدر الماء الحقيقي إلا في موسم الجفاف. وهذا موسم جفاف للمركز الإقليمي للأمم المتحدة في لومي. فنحن بحاجة إلى المساعدة لنجد مورد ماء جيدا.

(تكلم بالانكليزية)

لا يمكن اكتشاف الينبوع الحقيقي إلا في موسم الجفاف. وهذا موسم جفاف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي تحدثنا عنه كثيرا جدا. ونحن نعوّل على تفهّم الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد اختتمنا النظر في مجموعة نزع السلاح والأمن الإقليميين.

نبدأ الآن مناقشتنا الموضوعية بشأن آلية نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، سنعقد أولا حلقة نقاش غير رسمية تعقبها البيانات وعرض مشاريع القرارات بشأن تلك المجموعة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٥.

السيد رحميانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يقدم فقط توضيحا بشأن المسائل الإجرائية. نسترعي انتباه اللجنة إلى خطأ تقني في الوثيقة A/C.1/62/CRP.4، المعنونة ”البت في مشاريع القرارات

والمقررات في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي''، التي وزعت صباح أمس.

ففي تلك الوثيقة، أدرج مشروع القرار A/C.1/62/L.18، المعنون ''آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد''، بصورة خاطئة في إطار المجموعة ١، ''الأسلحة النووية''، في حين ينبغي أن يدرج بدلا من ذلك في إطار المجموعة ٦، ''التدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي''. وقد تولى وفدي عرض مشروع القرار رسميا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز صباح أمس، وبالتالي يطلب وفدي التصويب العاجل للوثيقة A/C.1/62/CRP.4 ونشر صيغة منقحة لتلك الوثيقة يدرج فيها مشروع القرار A/C.1/62/L.18 في إطار المجموعة ٦.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): إننا سندخل فعلا التصويب الذي قدمه ممثل إندونيسيا في الصيغة المنقحة للوثيقة A/C.1/62/CRP.4، التي ستصدر في المستقبل القريب جدا.

وبناء على طلب مقدمي مشروع القرار، سننقل أيضا وثيقة أخرى – A/C.1/62/L.16 – من المجموعة ٥ إلى المجموعة ٦.

وأخيرا، يوجد خطأ طباعي في صفحة ٣ من الوثيقة A/C.1/62/CRP.4، بعد الإشارة إلى الوثيقة A/C.1/62/L.17. وذلك، بطبيعة الحال، ليس مقررا، بل هو قرار. وسيجري تصويب ذلك الخطأ في الصيغة المنقحة للوثيقة A/C.1/62/CRP.4.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/62/L.11.

السيد الحموي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يسعدني أن أتولى عرض مشروع القرار الخاص بتقرير مؤتمر نزع السلاح، الوارد في الوثيقة A/C.1/62/L.11. كما يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار بالنيابة عن وفود جنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا وسورية.

لقد أعد مشروع القرار شكلا ومضمونا وفقا للممارسة المتبعة في السنوات الماضية، التي اعتمد فيها القرار بدون تصويت.

وفي البداية، أود أن أشير إلى ما ورد في ديباجة مشروع القرار حيث أكد على أن المؤتمر نجح في زيادة مناقشاته الموضوعية في عام ٢٠٠٧. وعلى عكس ما جرى في العام الماضي، فقد اعتمد المؤتمر هذا العام تقريرا عن دورة عام ٢٠٠٧ وتم رفع التقرير إلى الجمعية العامة. ويعكس التقرير كثافة العمل، كما يؤكد على تصميم المؤتمر على المضي قدما على طريق العمل الموضوعي. وعكست الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار هذه التطورات الهامة، كما أبرزت الإسهامات الايجابية التي قدمها أعضاء المؤتمر، ومكنت المؤتمر من معالجة النقاط الرئيسية السبع الهادفة إلى استئناف المفاوضات حول قضايا نزع السلاح ذات الصلة بمناخ الأمن الدولي. وشارك في تلك المفاوضات خبراء في مجال نزع السلاح حضروا من العواصم.

واعترف المؤتمر بأهمية الرسائل التي وجهت إليه من قِبل الأمين العام للأمم المتحدة ومن قِبل عدد من وزراء الخارجية ومسؤولين رفيعي المستوى ومن الممثل الأعلى لشؤون نزع السلاح، والتي أكدت جميعها دعم ومساندة المؤتمر وأهمية دوره كمحفل وحيد متعدد الأطراف يجري التفاوض فيه حول قضايا نزع السلاح وهو ما تضمنته الفقرة التاسعة من الديباجة.

إنني على قناعة بأن التطورات الإيجابية التي شهدها المؤتمر عام ٢٠٠٧، رغم تواضعها تعتبر خطوة هامة نحو تفعيل المؤتمر، ومساهمة بناءة في مسيرة تنشيط آلية نزع السلاح، وذلك ما تضمنته الفقرة العاشرة من الديباجة.

أما بخصوص فقرات المنطوق، فقد تضمنت الفقرة الثالثة من المنطوق أهمية مضاعفة الجهود وإجراء المزيد من المشاورات بهدف التوصل إلى برنامج عمل مضموني بأسرع ما يمكن في دورة عام ٢٠٠٨.

ورحبت الفقرة الرابعة من المنطوق بقرار المؤتمر تكليف الرئيس الحالي للمؤتمر، الممثل الدائم لسورية، والرئيس المقبل، الممثل الدائم لتونس، بإجراء مشاورات خلال فترة ما بين الدورتين لإعداد توصيات تأخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات المقدمة إلى المؤتمر، وكذلك الآراء والمناقشات التي تمت خلال دورة عام ٢٠٠٧، وإطلاع جميع الدول الأعضاء على نتائج مشاوراهما، كما نصت على ذلك الفقرة ٥٧ من تقرير المؤتمر.

ويسعدني الرئيس المقبل، سعادة سفير تونس، كان موجودا هنا، كما يسعدني أنه، تحت قيادته الحكيمة، بدأ الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٨ مشاورات جدية، وهذا مؤشر إيجابي ومبشر لأعمالنا في العام المقبل.

أود في النهاية، نيابة عن الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار، وبالنظر إلى التقدم الجيد الذي تحقق في دورة عام ٢٠٠٧، أن أعرب عن أملي في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار A/C.1/62/L.11 وبدون تصويت.

السيد بيريرا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان. يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأن اتباع نهج متعدد الأطراف بشأن الأمن، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار، يوفر أفضل وسيلة لحفظ النظام الدولي. والاتحاد الأوروبي باعتباره مؤيدا قويا لتعددية الأطراف يرى أن الجمعية العامة ولجنتها الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومختلف المعاهدات الدولية وهيئاتها وعمليات استعراضها تعزز بعضها بعضا.

وفي ضوء التهديدات الجديدة للأمن تضطلع آلية نزع السلاح بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى، وينبغي لنا جميعا أن نبذل كل جهد للحفاظ على هذه الآلية وزيادة تعزيزها كلما أمكن.

ونظرا للطابع العالمي لهذه اللجنة فإنها تمثل أحد أهم المنتديات لمناقشة قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح. ولا ينبغي للنتائج الايجابية للدورات الأخيرة لهذه اللجنة أن تلهينا عن ضرورة زيادة فعاليتها في التصدي للتحديات المعاصرة للسلم والأمن.

ونود في هذا المنعطف أن نؤكد على التأييد الواسع النطاق من المجتمع الدولي لإنشاء مكتب لشؤون نزع السلاح تكون مهمته التنفيذ الكامل للولايات والمقررات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي مبادرات الأمين العام للإصلاح إلى تنشيط عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق يرحب الاتحاد الأوروبي بتعيين السفير سيرجيو دي كيروز دوارتي مؤخرا في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ولدى السيد دوارتي خبرة طويلة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ونحن نتطلع إلى العمل معه لإعطاء زخم جديد لأعمالنا.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف المتاح للمجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح. ونحن دائما ملتزمون بالتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل قادر على تجاوز المأزق

الحالي. ولقد شجعتنا المناقشات البناءة والمنظمة والجوهرية التي جرت خلال الجزء الأول من دورة هذا العام، والزخم الذي ولدته هذه المناقشات. ولقد نتج هذا الزخم بشكل مباشر عن المبادرة المشتركة التي قام بها الرؤساء الستة للمؤتمر في العام الماضي. ومن الواضح أنه تمت متابعة جهود هؤلاء الرؤساء الستة ورفعها إلى مستوى أعلى هذا العام، وهو ما أدى إلى تعيين منسقين لسبعة بنود من جدول أعمال المؤتمر وبلغت ذروتها في عرض مشروع قرار رئاسي لوضع برنامج عمل (CD/2007/L.1)، ووثيقتين أخريين (CD/2007/CRP.5 و CD/2007/CRP.6) صدرتا بعد عملية جادة ومدروسة ومضنية للتوضيح ولتقديم إجابات على الأسئلة التي طرحتها بضعة وفود فيما يتعلق بالوثيقة CD/2007/L.1.

ولقد أحيت هذه الوثائق الثلاث الأمل لدينا في التمكن أخيرا من تجاوز الجمود الحاصل في المؤتمر. ويؤسفنا أنه لم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن هذه الوثائق حتى الآن. وما زلنا نحث العدد القليل جدا المتبقي من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثائق حتى يستأنف المؤتمر دوره التفاوضي في أوائل عام ٢٠٠٨.

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هي أيضا جزء هام من آلية نزع السلاح. ولا يزال هدفنا أن تتفق لجنة نزع السلاح على التوصيات الداعية إلى تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

ورغم القضايا الصعبة والخلفية السياسية العامة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، التي لم تكن مواتية للتوصل إلى نتائج ملموسة لأعمال الأفرقة، ما زالت ثقة الاتحاد الأوروبي بإمكانية إحراز نتائج إيجابية في نهاية دورة الثلاث سنوات للهيئة ثقة لا تتزعزع. وفي الواقع، جرت في الهيئة مناقشات صعبة ولكنها جوهرية وهي قد أخذتنا خطوة أقرب إلى إنجاح دورة العام المقبل.

في أعقاب اتخاذ القرار ٦٠/٦١، دعم الاتحاد الأوروبي بشكل بناء إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ورغم العقبات هذا العام، ولكون الاتحاد الأوروبي مؤيدا قويا لتعددية الأطراف الفعالة في عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وقضايا الأمن الدولي ذات الصلة، فإنه يأمل أن تشكل توصيات الفريق العامل أساسا جيدا للأعمال المقبلة بشأن تلك المسألة.

لقد وضعت الآلية الحالية واجبات والتزامات هامة في مجال نزع السلاح. بيد أن بعض المشاكل المتعلقة بأدائها تظل دون حل. وتلقي ديناميات العلاقات الدولية اليوم مسؤولية أكبر على عاتقنا لتعديل وتحديث الصكوك الحالية. والأمر الأساسي لأية آلية من هذا النوع كي تعمل بشكل سليم هو الإرادة السياسية لاستخدامها بحسن نية وامتثال تام للواجبات والالتزامات الناجمة عنها.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل الجهود بطريقة بناءة من أجل بلوغ هذا الهدف.

السيد دنكن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد استمع وفد المملكة المتحدة باهتمام كبير إلى البيانات التي أدلي بها خلال المناقشات المواضيعية على مدى الأيام الأخيرة. وبينما نشرف على نهاية هذه الاجتماعات، أود أن أغتنم الفرصة لأدلي ببعض الملاحظات الموجزة والعامة بشأن آليات نزع السلاح.

وغني عن البيان أن المملكة المتحدة تؤيد التعليقات العامة والمفصلة التي أدلت بها رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن فرادى بنود جدول الأعمال في إطار المناقشة.

وقد أشار العديد من المتكلمين إلى الخطاب الذي ألقته، وزيرة الخارجية السابقة في المملكة المتحدة، السيدة مارغريت بيكيت. بمقر صندوق كارنيغي للسلم الدولي، في وقت سابق من هذا العام. وما زالت الأفكار والمبادئ التي أعربت عنها السيدة بيكيت في ذلك الخطاب تشكل اللبنة الأساسية لسياسة المملكة المتحدة بشأن مسألتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح في عهد وزير خارجيتنا الجديد، السيد ديفيد ميلباند. وأود أن استرعي انتباه الزملاء إلى الخطب التي ألقاها السيد ميلباند مؤخرا – لا سيما، خطابه خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة (انظر A/62/PV.9)، وخطابه بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر، وخطابه بمؤسسة تشاتم هاوس هذا الصيف عن موضوع: ”الدبلوماسية الجديدة: التحديات التي تواجه السياسة الخارجية“.

لقد طرحت بداية القرن الحادي والعشرين على المجتمع الدولي، بالفعل، بعض القضايا الإستراتيجية المنطوية على قدر كبير من التحدي. غير أنه بدا للعديد من المراقبين أن فجر هذا القرن الجديد تزامن أيضا مع لحظة تعثرت فيها جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وساورنا القلق من أن التقدم الحقيقي الذي أحرز في نهاية القرن العشرين يمكن أن يصبح موضع شك.

وكما قال وزير خارجية المملكة المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة، ينبغي أن تتسم جميع المؤسسات المتعددة الأطراف بإحساس قوي بالغاية المنشودة، وأن تجسد العالم كما هو، وليس كما كان. وفيما يتعلق بالشعور بالغاية المنشودة في لجنتنا الأولى، من الجدير بالذكر أن الجملة الأولى في ميثاق الأمم المتحدة تقول ”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. وقد يستنتج المراقبون الخارجيون من ذلك الأمر أن على اللجنة الأولى أن تضطلع بدور هام. فهل سيستنتجون أننا كنا فعلا نقوم بذلك الدور بصورة مسؤولة، مصورين العالم كما هو، أم هل يمكن أن نعذرهم أحيانا لتساؤلهم عن مدى اهتمام المناقشات في هذه القاعات الموقرة بالعالم الحقيقي، أو عندما لم نتبع إجراءاتنا التي اتفقنا عليها بالمشاورات المفتوحة بشأن مشاريع القرارات؟

وكما علق على ذلك وزير الخارجية أيضا، أن مجتمعنا الدولي يعتمد على المسؤوليات والحقوق على حد سواء. وعلاوة على معالجة مآسي إخواننا المواطنين في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي نتصدى فيه للتهديدات الطويلة الأجل. وعلق أيضا، في كلمته أثناء حفل الاستقبال الذي أقيم بمناسبة عيد الفطر، بأن التحديات والمخاطر التي تواجه العالم – مخاطر التطرف الديني، وانعدام المساواة على الصعيد العالمي، ومخاطر تغير المناخ، ومخاطر انتشار الأسلحة النووية – تحتاج جميعها من الجنس البشري بجميع مشاربه أن يتحد للتصدي لها، وذلك لأنها تحديات مشتركة لكوكبنا بأسره. ولا يمكن لأي أحد أن يتهرب من مواجهة الصعوبات الناجمة عن التطرف الديني، كما لا يمكن لأي أحد أن يتنصل من مواجهة تغير المناخ، ولا يمكن لأي أحد أن يتجنب مواجهة مخاطر انتشار الأسلحة النووية، و ينبغي ألا يتهرب أي أحد من التصدي لتحديات انعدام المساواة على الصعيد العالمي.

وعلاوة على تلك الأزمات، ينبغي أيضا أن نعزز قدرتنا على الحيلولة دون نشوب الصراعات. وتلك هي رؤية المملكة المتحدة بشأن المسؤولية عن الحماية. وهناك بعد حاسم يتمثل في مراقبة انتشار الأسلحة التي أصبح من السهل للغاية، بفعل يسر الحصول عليها، تكوين ميليشيات والتسبب في العنف والفوضى. وفي العام الماضي، صوتت اللجنة الأولى

بأغلبية ساحقة مؤيدة المضي قدما في عمل الأمم المتحدة صوب وضع معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة. وستواصل حكومة المملكة المتحدة ممارسة الضغط من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وانطلاقا مما سبق ذكره، ينبغي أن يكون واضحا أن المملكة المتحدة ترى أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين، ويؤثران عليها تأثيرا مباشرا وغير مباشر. ويتمثل التحدي الجماعي في الأجل الطويل في تكييف وتعزيز المؤسسات والشبكات المتعددة الأطراف حتى يتسنى لها تجديد ولاياتها، وإصلاح أساليب عملها، وتمكينها من التكيف بسرعة مع التهديدات الجديدة والفرص الجديدة – وفي كلمة واحدة، تطوير وتنشيط الهيكل القائم، فضلا عن النظر، على نحو جاد، فيما إذا كان من الضروري وضع صكوك ونهج جديدة لتحقيق الإدارة الفعالة العالمية في غياب الحكومة العالمية.

وأشار وزير خارجية المملكة المتحدة إلى ضرورة التركيز على قوة السلاح وقوة الإقناع. وكثيرا ما يُنظر إلى تحديد الأسلحة باعتباره مسألة تتعلق بقوة السلاح. ففي الحرب الباردة، كانت تفرض الضوابط على الصادرات لمنع الخصم من الحصول على التكنولوجيا، ومن ثم، تحقيق الامتياز العسكري. ويتسم جدول الأعمال المتعلق بتحديد الأسلحة في القرن الحادي والعشرين بقدر أكبر من التعقيد، وهو جدول أعمال ينبغي فيه للدبلوماسية ألا تقتصر على سد فجوة الخلافات بين الدول فحسب، بل أن تنفتح أيضا على المجتمع المدني وأوساط المال والأعمال.

وعلى الذين يشاركون منا في جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف اتباع نهج أكثر شمولا مدركين أننا نعيش في عالم معولم، تتسم فيه مصالح البلدان، أكثر من أي وقت مضى، بتعدد الأبعاد والترابط في كثير من الأحيان.

وقد ثبت أن تعزيز الحوافز التجارية والاقتصادية يحقق نتائج في مجال تحديد الأسلحة. ففي المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، الذي عقد في العام الماضي تحت القيادة المقتدرة لسفير باكستان مسعود خان، تحققت الطفرة، عندما أدركت الدول التي كانت في حالة خصومة بعضها مع بعض أن مصلحتها الحقيقية تكمن في استخدام الاتفاقية للتدليل على الثقة التي ستساعد بالتالي على إقامة شراكات في المجال الهام المتمثل في علوم الحياة. وبالمثل، تساند المملكة المتحدة ودوائر الصناعة الأوروبية تماما إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، لأنها ترى المنافع المتمثلة في النظر إليها باعتبارها أطرافا فاعلة مسؤولة – مثلا، فيما يتعلق بتأمين الحصول على الاستثمار.

وبعد بضعة أسابيع، ستعقد الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة اجتماعا للنظر في كيفية التصدي لمشاكل العالم الحقيقية التي يسببها استخدام بعض أنواع الذخائر العنقودية. وتشكل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المحفل الوحيد المتعدد الإطراف الذي يجمع المستخدمين والصانعين الرئيسيين لتلك الأسلحة. وبينما سيشكك قليل من الناس في الدوافع الأخلاقية والإنسانية للعمل – والواقع إن هذه الشواغل هي التي حفزت على وضع الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في المقام الأول – فإن تلك ليست المسائل الوحيدة التي ينبغي معالجتها. وتشكل حماية القوات مسألة تتصدر شواغل البلدان التي تساهم برجال ونساء في عمليات الأزمة في الوقت الذي نتكلم فيه. وبالتالي، ينبغي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أن تنظر في جدوى تلك الأسلحة من

الناحية العسكرية، فالسلاح المتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة سلاح غير فعال. كما يتعين علينا أن نبني الثقة بأن أي ترتيبات نضعها لن تقتصر على إنشاء اتحاد مهيمن لقطاعات الصناعة العالية التكنولوجيا. وعليه في سعينا إلى إيجاد حل لمشكلة العالم الفعلية هذه، يجب أن يكون لدينا فهم واضح لمصالح الآخرين وشواغلهم.

وقد ذكرت مثالين من جدولي الأعمال المتعلقين بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية لتوضيح ما أريد قوله، غير أن المملكة المتحدة تؤمن بأن ذات المبادئ ينبغي أن تطبق على جميع مجالات جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسَيطلَّع الزملاء على مبادرة المملكة المتحدة المتعلقة بسند التخصيب، وعلى عملنا مع الآخرين، في إطار الدعامة الثالثة من دعائم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، نتطلع إلى أن ننضم، في العام المقبل، إلى الصيغة الأقاليمية المتمثلة في الرئاسة السداسية الأعضاء لمؤتمر نزع السلاح.

وأخيرا، في الدبلوماسية كما في السياسة، هناك مجال للخطب والإعلانات. وهي جزء هام لتمهيد السبيل ووضع إطار للعمل. غير أنه ينبغي ألا نخادع أنفسنا، ونقتنع بأنها كافية بأي حال من الأحوال، إذا أردنا التصدي للتحديات الماثلة أمامنا. فتلك التحديات تنطوي على ما يكفي من الجسامة بحيث أنها تتطلب مستوى جديدا من الالتزام، والاعتراف بالمصلحة الجماعية وإرادة للانفتاح على فئات أخرى، علاوة على المجموعات القديمة. وهناك مؤشرات على أن المجتمع المعني بتحديد الأسلحة ونزع السلاح بدأ يسلم بالمسؤوليات الهامة الملقاة على عاتقنا. والطريق أمامنا طريق شاق. غير أنه سيتعين علينا أن نستفيد من هذه الروح لتوسيع نطاق فهم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وتشجيع الرغبة في العمل معا.

السيد راباكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): في العام ٢٠٠٦ وضع الرؤساء الستة المتعاقبون لمؤتمر نزع السلاح – الاتحاد الروسي وبولندا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا والسنغال – آلية للتعاون بين جميع رؤساء دورات مؤتمر نزع السلاح. وتُعرف هذه الآلية اليوم عموما باسم الرؤساء الستة. وقد أتاح التنسيق والتعاون الوثيق استمرار عمل رؤساء المؤتمر. كما سمح بالاتساق والانسجام الذي أدى إلى جدول زمني شامل ومتوازن للأنشطة التي غطت جميع بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وقد أجريت مناقشات منظمة ومركزة – بمشاركة خبراء من العواصم – استندت إلى الجدول الزمني للرؤساء الستة. ونجمت عنها دراسة متعمقة لجميع بنود جدول أعمال المؤتمر، بما في ذلك ما يعرف بالمسائل الجوهرية.

ونهنئ رؤساء عام ٢٠٠٧، الذين نجحوا في تطوير خطة عمل عام ٢٠٠٦ وقاموا بمحاولة جادة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من المضي قدما. لقد ساروا بالمؤتمر إلى أقرب نقطة في السنوات التسع الماضية من توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج العمل.

وما التوجهات التالية إلا بضعة أمثلة على ما كان يحدث في المؤتمر في العامين الماضيين. كانت هناك زيادة في تكثيف الحوارات الموضوعية، وكذلك عدد كبير من الوثائق الرسمية وغير الرسمية التي قدمتها الوفود، واقتراحات ملموسة بشأن صكوك دولية جديدة، ومشاركة الخبراء من العواصم والمنظمات الدولية الأخرى، وتقارير أفضل وأكثر موضوعية قدمها المؤتمر إلى الجمعية العامة.

وتقع على عاتق رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٨ مسؤولية كبيرة تتمثل في الاستفادة من الزخم الذي تولّد في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

في عام ٢٠٠٧، بذل رؤساء مؤتمر نزع السلاح جهودا جدية للوصول بالمؤتمر إلى نقطة أقرب من التوصل إلى توافق في الآراء لاعتماد برنامج العمل. وأعتقد اعتقادا جازما أنه، بموجب الفقرة ٥٧ من تقرير عام ٢٠٠٧ لمؤتمر نزع السلاح، يتعين على الرؤساء المنتهية مدة عملهم والرؤساء الجدد إجراء مشاورات مكثفة لتوضيح مواقف أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1. وسيكون من المفيد أن يرفع رؤساء المؤتمر تقارير إلى المؤتمر بشأن نتائج هذه المشاورات في بداية دورة عام ٢٠٠٨.

حتى وإن استمرت المشاورات بشأن وثيقة الـ L.1 خلال الدورة المقبلة، فيتعين علينا ألا ننسى الممارسة المتبعة في العامين الماضيين. وتنص الفقرة ١٩ من النظام الداخلي للمؤتمر بوضوح على أنه ”يجرى عمل المؤتمر في جلسات عامة ...“ ولذلك، فإن نقص الهيئات الفرعية ينبغي ألا يحبطنا. وعلى العكس من ذلك، ينبغي له أن يعزز الحاجة إلى جلسات عامة تحدد مواعيدها على نحو مناسب. وتثبت تجربة دورة عام ٢٠٠٦ أن تحديد مواعيد الجلسات على نحو مناسب، إلى جانب التوازن المناسب بين الجلسات الرسمية وغير الرسمية، مع إمكانية مشاركة الخبراء من العواصم، وتنظيم مناسبات على هامش الجلسة، يوفر للمؤتمر إمكانية الاضطلاع بعمل موضوعي حقيقي.

وبينما نقوم بأعمال المؤتمر على نحو مركز ومنظم تنظيما جيدا، ينبغي لنا أن نسعى إلى إيجاد طرق لبدء مفاوضات بشأن المسائل التي حان الوقت للتفاوض بشأنها. وبيّنت الأعوام الماضية بصورة واضحة أنه من الأهمية بمكان أن نكون شاملين في النظر في جميع بنود جدول الأعمال. وفي الوقت نفسه، بيّنت الأعوام الماضية أيضا أنه يتوفر لدينا أكبر قدر من المادة لنشرع في مفاوضات ملائمة في مجال واحد – المواد الانشطارية. ومن الواضح أن هذه المسألة تجذب أكبر الاهتمام، ولدينا أكبر كم من المواد لندرسها، وهي الاقتراحات المحددة بشأن شكل المعاهدة المستقبلية ونطاقها ومضمونها.

وفي عملنا، ينبغي أن نحافظ على هذا التوازن عند دراستنا لهذه المسائل. لكن ينبغي لنا ألا نتردد – بل لا يمكننا أن نتردد – في معالجة المسائل التي تتطلب هذا التوازن. وقبل أن نتمكن من اعتماد برنامج عمل بتوافق الآراء، يجب أن يقوم عملنا على الجدول الزمني المناسب للجلسات العامة، الأمر الذي سيكون هاما في إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح.

عندما كنت رئيسا للمؤتمر، شبّهت مؤتمر نزع السلاح بجميلة نائمة تنتظر أميرها الشجاع وهو برنامج العمل. وأثبت العامان الماضيان أن بإمكاننا، في مؤتمر نزع السلاح، أن نقوم بعمل أفضل من مجرد انتظار برنامج العمل. وستقدم بولندا دعمها الكامل لرؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٨ – وهم أوكرانيا، وتركيا، وتونس، وفترويلا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة – في مساعيها للمضي قدما بمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة للإدلاء بإعلان.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أبلغ الأعضاء بأننا نشرنا على الموقع الإلكتروني للجنة الأولى – Quick First البيانات الشفوية التي أُدلي بها أولا بشأن مشاريع القرارات A/C.1/62/L.4 و A/C.1/62/L.15 و A/C.1/62/L.35. ويمكن أيضا الحصول على النسخ الورقية في الطابق الـ ٢٩ من مبنى الأمانة العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ٠٥/ ١٣.